مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة «ميثاق شرف» التي نظّمتها كتلة الوحدة الدستورية مساء أمس الأول

الراشد: بعض النواب مارسوا الإرهاب الفكري بجمع تواقيع تأييد عدم التعاون قبل صياغة مسودة الاستجواب

شهدت ندوة «ميثاق شرف» التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية التي أقيمت مساء اول من امس (الأربعاء) بضاحية السلام حضورا كبيرا بحضور النائب السابق علي الراشد وأمين عام كتلة الوحدة الدستورية المحامي يعقوب الصانع، بينما اعتذرت المحامية ذكرى الرشيدي ود.معصومة المبارك. وكان هدف اقامة الندوة هو الوقوف على آخر المستجدات والملاحظات القانونية قبل انطلاق انتخابات مجلس الأمة الشهر المقبل.

من جانبه، أكد النائب السابق علي الراشد ان ما تمر به الكويت اليوم هي فترة حرجة، مضيفا ان هذه الانتخابات تختلف عن سابقتها، والبعض يعطي الناس وعودا كاذبة من خلال برنامجه الانتخابي وهذه الوعود أقرب للأحلام منها للحقيقة. وهناك من أصبح يدغدغ مشاعر الناخب ولا يستغرب فيما هو مقبل من أيام ان يأتي مرشح ويقول سأمنح كل مواطن مليون دينار إذا نجحت في الانتخابات.

وتساءل الراشد: إلى أين سيصلون بالبلاد فهناك بعض المواطنين أصبح يرى الكويت أنها بلد مؤقت وهذه المقولة جاءت على لسان السفيرة الأميركية، وتأكد هذا الكلام من قبل احد الاقتصاديين ممن رصد الأحداث الأخيرة، وجاء هذا الاستنتاج خصوصا ان الجميع أصبح يرى ان هناك نوابا يريدون حرق البلد من أجل «اجندات» خاصة. وتعد هذه الانتخابات مفترق طرق والكرة في ملعب الشعب الكويتي حاليا ليقول كلمته يوم الاقتراع.

وأشار الراشد الى ان هناك من بات يتساءل لماذا تم حل مجلس الأمة السابق وتم قبول استقالة الحكومة وهو ما حدث بقرار من صاحب السمو الأمير اكثر الناس حكمة وهو الأدرى أين الحق وما يحدث في البلد ولكن خوفا على الكويت قام بحل المجلس وقبل استقالة الحكومة.

وبيّن الراشد ان الكويتيين خلال فترة الغزو العراقي الغاشم جددوا البيعة للأسرة الحاكمة آل صباح وأعلنوا تمسكهم بأسرة الحكم.

وأضاف ان البعض خرج عن هذا الاطار وظهرت الصورة الحقيقية للوجوه القبيحة ولهذا تصدينا لهم وكشفنا خططهم. ومن هنا جاء القرار الحكيم لصاحب السمو الأمير الذي رمى الكرة في ملعب الشعب لكي يقرر من هو على صواب ومن هو على خطأ ولهذا يجب ان ننتبه لخطورة الانتخابات المقبلة فهي التي ستحدد مصير البلد واستقراره.

وأوضح الراشد ان البعض سيستمر حتى وان نجح في الانتخابات في البحث عن الأزمات على حساب البلد فلا مشكلة لديهم حتى وان أحرقوا لكي يرضوا جماهيرهم ومن يصفق لهم فهؤلاء يعتبرون رؤوسا للفساد وليسوا محرضين عليه ويجب على الجميع الانتباه يوم الانتخابات وان يصوتوا للبلد وليس للأشخاص الذين أرادوا ان يبيعوا البلد.

وأضاف الراشد: «نحن اليوم بحاجة الى إنقاذ الوطن والتصدي لهم فلا تخافوهم حتى ان حاولوا ان يرهبوكم». وتابع الراشد ان القصور الموجود والفساد يعالج بالتعاون والعمل والتنمية ووضع الحلول ولكن من دون أي تعسف في استخدام الأدوات الدستورية مثل أداة الاستجواب او محاولة تشويه صورة الديموقراطية والتي للأسف استخدمها البعض على حساب البلد، قائلا اننا لو أتينا بالملائكة في الحكومة فلن يعجبهم ذلك فما بالكم بالبشر الخطائين، مبينا أن البعض قام بجمع التواقيع على عدم التعاون في الاستجوابات حتى قبل ان يتم وضع مسودة الاستجواب فهذا يعتبر ارهابا فكريا يمارسونه ويؤججون من خلاله الشارع، فهناك من قال لي ان البعض يمارسون عليهم الإرهاب الفكري للرضوخ لهم والضغط عليهم حتى داخل بيوتهم للتأثير عليهم والتوجه الى ما يريدونه ولهذا اصبح الحق باطلا والباطل حقا وأدى الى تشويه صورة الديموقراطية الكويتية والتي كنا نفخر بها حتى دفع بعض الدول الى عدم اختيار الديموقراطية للعمل بها من سوء ما يحدث من انتهاك لها في الكويت فقد أصبحت محل تندر.

وشدد الراشد على ان الانتخابات المقبلة هي انتخابات فزعة للكويت فلا توجد مجاملة على مصلحة البلد ولكي هي فزعة للكويت والمسؤولية اليوم تقع على الجميع فالكويت اليوم مريضة وتستغيث بأبنائها لعلاجها يوم الانتخابات من خلال الاختيار الحسن للمرشحين ممن يبحثون عن مصلحة الكويت.

وأضاف الراشد ان ما حدث من نقاش بالمجلس التأسيسي حول متى يتم تعديل الدستور كان يوجد رأي انه بعد 5 سنوات سيعاد النظر بالدستور، ورأي آخر ان يعاد النظر خلال سنة واحدة فاليوم نحن نحتفل بالذكرى الـ 50 على الدستور وإلى الآن لم يعدل الدستور وهو ليس بقرآن حتى لا يُعدّل، لافتا انه قدم مقترحا بتعديله والنقاش بعد تكوين مجموعة من الخبراء لدراسة التعديل ولكن في المقابل شكلوا كتلة «إلا الدستور» ولم يمر ثلاثة أشهر الا وطالبت هذه الكتلة بالتعديل، فمنهم من قال انه لا يمكن التعديل بهذا المجلس كمن دس السم بالعسل ولكنهم جاءوا ثم طالبوا بنفس المجلس بتعديل في الدستور. فالله كشف مسعاهم وكل ما طرحته كان مجرد أفكار قابلة لتعديل والزيادة فلم أقدم شيئا رسميا لكن ليس لديهم استعداد لنقاش فما حصل منهم نسف لدستور.

وفيما يخص الأصول البرلمانية قال الراشد انه تحدث عن استجواب السعدون بأنه غير دستوري ورد السعدون بالتحدي وعن ذهاب الاستجواب للدستورية أقر أن الاستجواب غير دستوري والسعدون من عام 75 في المجلس أي قبل الرئيس المصري السابق حسني مبارك وجاء أول استجواب قدمه بشطب وطلع غير دستوري وهذا مسجل ضده ولهذا أصبح يهاجمني.

وفيما يتعلق بقضية اقتحام المجلس قال الراشد انني عندما تحدثت عن عقوبة اقتحام المجلس وقلت بأنها تصل للمؤبد فهذا يعود لنص قانوني، وأحد محامي المتهمين أكد هذا الأمر وكذلك النائب السابق جمعان الحربش أكد ذلك ولهذا أحرج البعض السعدون في الدواوين وأقر بأن الاقتحام خطأ.

من جانبه، أشار أمين عام كتلة الوحدة الدستورية يعقوب الصانع الى ان معيار تحديد الجرائم الماسة بالشرف والأمانة هو معيار واسع وغير محدد بإطار معين وبذلك لا يمكن تصنيف هذه الجرائم على سبيل الحصر خاصة ان المشرع الكويتي لم يورد تحديدا حصريا لهذه النوعية من الجرائم وترك تحديد ذلك لمحكمة الموضوع، كما ان محكمة التمييز الكويتية لم تورد حصرا لهذه الجرائم وإنما أشارت الى بعضها على سبيل المثال.

● أحمد حسين

علي الراشد متحدثا خلال الندوة وبجواره أمين عام كتلة الوحدة الدستورية يعقوب الصانع (فريال حماد)

يعقوب الصانع: معيار تحديد الجرائم الماسة بالشرف والأمانة غير محدد بإطار معين

في ندوة أقيمت في ديوانية الجاسم في منطقة السرة

المسلم: نريد برلماناً يعبّر عن رأي الشعب ويفرض سلطته على الحكومة

د. فيصل المسلم ود. محمد الدلال خلال الندوة (محمد ماهر)

قال مرشح الدائرة الثالثة د.فيصل المسلم ان الحكومة السابقة كانت حكومة فساد، والمجلس المنحل كان مجلسا غير مؤتمن على إدارة شؤون الدولة، مشيرا الى ان هناك محاولة لتدمير قيم الشعب الكويتي ومبادئه، مضيفا في الوقت نفسه «اننا نريد مجلس أمة يعبر عن الشعب الكويتي فعلى ضوئه يفرض على السلطة أن تختار مجلس وزراء وفق تلك القراءات».

وبيّن د.المسلم في ديوانية الجاسم في السرة مساء أول من أمس أن أهم أركان العملية الانتخابية الآن هو المواطن الكويتي لأنه هو من يختار المرشحين الذي يمثلون الأمة، ومن المفترض على المواطن الكويتي أن يحسن الاختيار لأننا نريد أعضاء مجلس الأمة يقودون الكويت للأفضل وإقامة دولة المؤسسات.

ولفت د.المسلم الى أن الشعب الكويتي في حاجة لأن يمتلك الأغلبية في المجلس من اجل تحقيق أهدافه من رفعة الكويت ومراقبة الحكومة في خطتها، مشيرا: «الى انه لا تقدم في أي دولة في العالم إلا من خلال المراقبة والمحاسبة للحكومة، لان مجلس الأمة له دور أساسي وهو الدور التشريعي والرقابي فيجب أن يمارس الأعضاء دورهم التشريعي والرقابة بكل جدية من أجل النهوض بالكويت».

ولفت د.المسلم الى انه يرجو أن يصدر حكم في قضية الشيك لان هذا الحكم هو حكم بتقييد إرادة الأمة، مشيرا الى أن من يقوم بدور الأمة هو النائب في البرلمان وان فقد صلاحياته في محاسبة الفساد وكشف ما لديه من وثائق تحت قبة البرلمان فهل عندما يقوم بدوره في المراقبة والمحاسبة والمكاشفة يتم إحالته إلى القضاء؟!

من جانبها، أشارت مرشحة الدائرة الثالثة نبيلة العنجري الى أهمية الإصلاح في المرحلة القادمة وتنظيف البلد من تفشي عوامل وبيئة الفساد فالكويت قد تستمر في دائرة مفرغة من النزاع بين المجلس والحكومة ان لم يكن هناك تغير في المجلس والحكومة المقبلين.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الثالثة محمد الدلال ان الوقت حان لإجراء تعديلات دستورية بالتعاون مع مختلف الأطياف السياسية وبتوافق شعبي ومشاركة الأسرة الحاكمة، وذلك للعمل بطريقة موضوعية لمدة زمنية محددة، وبعيدة عن التشاحن والاختلاف السياسي ولفت الدلال الى أن العديد من أبناء شعوبنا محتارون في اتخاذ الموقف الموضوعي والسليم في الاصلاح، حيث ان هناك هدفا يتفق عليه الأغلبية وهو السعي لما يعيد للأمة عافيتها وينهض بها من جديد، مشيرا الى أن الكلمة الآن للشعوب، وتحديد مصير الأمة بيد شبابها وناخبيها والضمائر الحية من نسائها ورجالها.

● عبدالعزيز جاسم

نبيلة العنجري متحدثة في الندوة

أثناء ندوة «ماذا يريد الشعب من مجلس الأمة» نظمتها جمعية أعضاء هيئة التدريس ظهر أمس

خبراء وأكاديميون: نحتاج إلى إقرار قوانين كشف الذمة المالية ومكافحة الفساد

اتفق المنتدون خلال ندوة «ماذا يريد الشعب من مجلس الأمة» التي نظمتها جمعية أعضاء هيئة التدريس أمس الاول بمقرها على أن الحراك السياسي الذي شهدته البلاد كان الأسوأ في تاريخ البلاد حيث انشغل بعض النواب بتمرير معاملاتهم الخاصة بهم عن طريق الوزراء وتهربوا من اللجان البرلمانية بلا مبرر مقنع وتركوا القوانين والقضايا في الأدراج، مؤكدين أن الدستور بحاجة الى إعادة نظر وتعديل في بعض مواده بما يتوافق مع المصلحة العامة للوطن والمواطن وشددوا على ضرورة إقرار تنمية شاملة للبلاد كالصحة والتعليم والاستقرار وإعادة هيبة الدولة كما كانت في السابق إضافة الى تشريع قوانين تمنح حرية التعبير دون ملاحقة بوليسية.

وجاءت الندوة بمشاركة كل من استاذ القانون العام والخبير الدستوري بجامعة الكويت د.محمد الفيلي واستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.غانم النجار واستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.فيصل ابو صليب والناشط السياسي ورئيس التيار التقدمي أحمد الديين وخليفة الخرافي.

من ناحيته، اوضح رئيس التيار التقدمي الكويتي أحمد الديين أن «الانتخابات البرلمانية تجري على خلفية أزمة سياسية ناتجة عن تعثر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ما أدى إلى حراك في الشارع حسم الأمر في نهاية المطاف نحو قبول استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة».

وبين الديين أن «هناك استحقاقات للاصلاح السياسي والدستوري وهناك مطالب شعبية مستحقة واجب على المجلس المقبل معالجتها خصوصا أن هذه الانتخابات أتت في واقع سياسي جديد وواقع عربي مختلف بعد التحولات والثورات وهذا بلاشك ستكون لها انعكاسات على الكويت ليس المقصود أنها تنتقل إلينا ولكن لها تأثيرا في العلاقات وانعكاسات».

وأعتقد الديين أنه «يجب تطبيق مواد الدستور التي لم تطبق وتفعيل الدستور على الشكل المطلوب وأن يكون مجلس الوزراء يعمل وفقا لخطط وسياسات وليست جهة تنفيذية فقط وأيضا إقرار حق التقاضي» مشيرا إلى أن «يجب إصلاح النظام الانتخابي حيث التوزيع الانتخابي غير عادل ويجب تخفيض سن الناخب لـ 18 عاما والسماح للعسكريين بالتصويت ومنع الوزراء من التصويت في المجلس وإلغاء المادة التي تنص على أنهم نواب بحكم مناصبهم، وهذا لا يأتي إلا وفق أجواء سياسية هادئة ومتفق عليها».

بدوره، أكد خليفة الخرافي أن الشعب بحاجة الى الكثير من الأمور كالصحة والتعليم والاستقرار والكرامة والكيان التي حرم منها بسبب الأداء السيئ للحكومة والبرلمان السابق، متسائلا: هل هذا مجلس ونواب واحزاب قادمون سيقدمون التنمية التي يحتاجها الشعب؟! لا أعتقد بسبب عدم وجود توافق حكومي ـ برلماني للأسف، مضيفا ان الدستور مر عليه ما يقارب 50 عاما ولم تقدم الحكومة اي خطوات على تعديله على الرغم من انه ينص بعد إقراره بعد خمسة أعوام على إعادة النظر في حال أن مواده غير سليمة ولكن الحكومة قصدت تجاهل التعديل لأجل مصالح تريد تمريرها، موضحا ان المواطنين يتحملون مسؤولية كاملة تجاه الاختيار اي بمعنى على الناخبين محاسبة اي نائب أو تيار صوتوا له فمن الضروري محاسبة النواب الذي لم يتقدموا بأي رؤى واضحة تصب لصالح المواطن والبلاد، وتابع قائلا: ان وجوه النواب تتغير في المجلس ولكن التيارات ذاتها متواجدة بوجوه مختلفة وأقصد بكلامي هذا ان ذات التيارات لم تقدم اي تطور لمصلحة المواطن والبلاد، ونلاحظ انه مع الاسف بعض النواب لا يحضرون اللجان البرلمانية ويتفقون فقط لإنجاز المعاملات الشخصية لهم ولناخبيهم إذا كيف سيكون هناك إصلاح مادام النواب لا يحضرون اللجان؟!

واستدرك الخرافي قائلا: أنا ضد اقتحام مجلس الأمة وبنفس الوقت مع الشباب لأنهم عاشوا قهرا وهم ينظرون للبلاد أمام أعينهم تهدم من الحكومة والنواب فبصريح العبارة البلاد كانت «فلتانة».

وقال الخرافي اذا أردنا محاسبة الشيخ الذي يتقلد مسؤولية في الحكومة دائما يكون الرد عكسيا هذا ابن الاسرة الحاكمة ولا نستطيع محاسبته إذا كيف سننجز في حال لا نحاسبه لذلك الدستور أخذ وقته الكافي وبحاجة الى تعديل.

وأردف الخرافي قائلا: لا بد من الديموقراطية على النحو السليم عبر الأحزاب السياسية فالوضع الحالي يعيش صراعات بين الشيوخ ولدينا معارضة غير صحيحة تخالف القانون وهناك ترد على جميع المستويات في عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للبلاد، مستغربا من إهمال إقرار القوانين وتركها في الأدراج ولفت الى ان بعض النواب عملهم في المجلس السابق كان مباشرة مع بعض الوزراء في انجاز وتوزيع المناصب القيادية وإهمال المستحقين وهذا العمل جعل مشاريع البلاد في الأسفل لأننا لمسنا من بعض القياديين كوكلاء وزارة في مختلف الوزارات لا يفهمون شيئا بالعمل ويعتمدون فقط على البعثات والاكتفاء بالمكافأة بلا مبرر، وأقولها بصراحة «الوزير والنائب تائهان ولا يعرفان ماذا يعملان».

من جهته، قال أستاذ العلوم السياسية د.غانم النجار إن «أكبر نسبة تغيير في الانتخابات البرلمانية الكويتية كانت بعام 1992 بنسبة 60٪ في حين النسبة الطبيعية تبلغ 44٪ وهذا الرقم مرتفع بالنسبة للمستوى العالمي» لافتا إلى أن «مشاجرة بعض النواب في مجلس الأمة قبل فترة وتبادلهم للضرب هي مؤشر لوجود مشكلة وأزمة ويكون الخروج من هذه المشكلة عبر إزالة المشكلة العامة والازمة بين الحكومة والمجلس وأن تصدر القوانين وتنفذ»، معتقدا ان «مجلس الأمة والحكومة متسببان في الفساد والأحداث الأخيرة التي ظهرت خير دليل على وجود فساد بينهما».

وأشار النجار إلى ان «إخفاء النتائج التفصيلية لانتخابات عامي 2008 و2009 يثير الشبهات والشكوك» معتبرا أن «إنشاء مفوضية للانتخابات نقلة نوعية ومهمة جدا داعيا إلى إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد حتى يندرج تحتها أيضا النائب وتتم مراقبته والاطلاع عليه في هذا الجانب».

وذكر النجار أن «هناك ضبابية وغير وضوح من قبل الحكومة في التعامل مع القضايا التي تحصل حيث تم ضرب «البدون» الذين تجمهروا وفي الأسبوع التالي يتم توزيع ورد على أفراد الشرطة في حين الأسبوع الماضي ضربوهم وهذا الأمر يثير التساؤل خصوصا ان نفس الأفراد هم الذين تظاهروا ونفس أفراد الشرطة فكيف يضربوا والأسبوع التالي يوزعون وروداً؟» مستدركا «الأنكى من ذلك أن تلفزيون الكويت نشر فيلما عن احداث البدون وهو فيلم غير صحيح وأرى من الواجب فتح تحقيق بشأنه للمحافظة على الصورة الإعلامية الصحيحة».

وأفاد أستاذ القانون بجامعة الكويت د.محمد الفيلي بأن الصدام الذي حصل والعنف يدعونا إلى وقفة جادة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا الصدام، وكانت استقالة الحكومة وحل البرلمان مخرج من هذا الصدام وهذا الأمر يكشف حالة من القلق متعددة الأسباب وهي أن الشريحة التي ظهرت هي الشباب والعدد كان كبيرا وبازدياد.

وأضاف الفيلي قائلا إن هناك قلقا مجتمعيا مرتبط بالتمازج الاجتماعي وهناك احساس بأن هذا التمازج حساس ويستخدمه البعض كورقة لتحريك الأجواء، لافتا إلى اننا «نحن أمام اضطراب وضعف في تنظيم الحياة السياسية والكل مسؤول عنه، الحكم وغير الحكم وربما من مصلحة الحكم أن يكون هناك تنظيما سياسيا مع تعزيز الثقة بين الاطراف السياسية».

ودعا الفيلي إلى وجود دور فعال ومهم من قبل المجتمع المدني في رسم الإصلاحات وإنقاذ البلاد من الاوضاع التي تمر بها مع وجود مجلس يمارس دوره الحقيقي الرقابي والتشريعي.

ومن جهته شدد استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.فيصل ابو صليب على ضرورة وجود مراكز تقييم والتي من خلالها يتم تقييم أداء المسؤولين بشكل عام وحتى محاسبة رئيس الوزراء إضافة الى رصد ما يحتاجه الشعب من مطالب يحتاجها الشعب.

وقال ابو صليب ان المجلس القادم عليه العديد من المسؤوليات وأبرزها تحقيق التنمية الشاملة للبلاد التي ترقى بالكويت والمواطن، إضافة الى الرقابة التشريعية عن طرق نواب الأمة بعيدا عن الشخصانية في مختلف القضايا والقوانين العالقة التي لم يتم إقرارها أمام أعينهم وتجهلوها عمدا.

● آلاء خليفة

د. غانم النجار وخليفة الخرافي وأحمد الديين ود. محمد الفيلي وفيصل ابو صليب خلال ندوة «ماذا يريد الشعب من مجلس الأمة» (سعود سالم)

الديين: الانتخابات الحالية تجري على خلفية أزمة سياسية ناتجة عن تعثر علاقة السلطتين

النجار: مجلس الأمة والحكومة سببان في الفساد والأحداث السياسية الأليمة الأخيرة